



قرار لوزير الصناعة والتجارة

رقم 11... الصادر بتاريخ 07.08.2022...

بشأن فتح باب الترشيح لتشغيل خبير بموجب عقد

وزير الصناعة والتجارة،

- بناء على الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، كما وقع تغييره وتتميمه، ولا سيما الفصل 6 المكرر منه؛
- وبناء على المرسوم رقم 2.16.533 الصادر في 29 من شوال 1437 (03 أغسطس 2016) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي كما وقع تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.17.350 الصادر في 12 من شوال 1438 (7 يوليو 2017)؛
- وعلى المرسوم رقم 2.15.770 الصادر في 5 من ذي القعدة 1437 (09 أغسطس 2016) بتحديد شروط وكيفيات التشغيل بموجب عقود بالإدارات العمومية؛
- وعلى قرار رئيس الحكومة رقم 3.95.17 الصادر في 11 من ذي القعدة 1438 (04 أغسطس 2017) بتحديد مقادير الأجر الجزافية الشهرية ومقادير التعويضات عن التنقل المخولة للخبراء وللأعوان، الذين يتم تشغيلهم بموجب عقود بالإدارات العمومية؛
- وعلى القرار المشترك لوزير الاقتصاد والمالية والوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية رقم 1761.17 الصادر في 15 من شوال 1438 (10 يوليو 2017) بتحديد نموذجي عقد تشغيل الخبراء والأعوان بالإدارات العمومية؛
- وعلى رسالة السيد رئيس الحكومة عدد 478 بتاريخ 29 مارس 2022 بشأن تخصيص منصب مالي محدث بموجب قانون المالية لسنة 2022 والترخيص لوزارة الصناعة والتجارة بتشغيل خبير بموجب عقد؛

قرر ما يلي:

المادة الأولى: تعلن وزارة الصناعة والتجارة عن فتح باب الترشيح لتشغيل خبير بموجب عقد في مجال الصناعة.

المادة الثانية: يفتح باب الترشيح لشغل منصب المذكور بالمادة الأولى أعلاه في وجه المرشحات والمرشحين المستوفين للشروط التالية:

- أن يكونوا حاملين للجنسية المغربية؛
- أن يكونوا متوفرين على المؤهلات العلمية والمهنية الالزمة لممارسة المهام المرتبطة بالمنصب المراد شغله المنصوص عليه في بطاقة الوظيفة ذات الصلة المرفقة بهذا القرار؛
- أن يكونوا متوفرين على مستوى علمي لا يقل عن متابعتهم خمس 5 سنوات على الأقل من التعليم العالي بنجاح؛
- أن يكونوا متوفرين على تجربة مهنية لا تقل عن 5 سنوات بالإدارات العمومية أو الجماعات الترابية أو المؤسسات والمقاولات العمومية أو القطاع الخاص في المجال المرتبط بمهام المنصب المراد شغله كما هو منصوص عليه في بطاقة الوظيفة ذات الصلة المرفقة بهذا القرار؛
- أن يكونوا متعمدين بالحقوق المدنية، وألا يكون قد صدر في حقهم مقرر بالإدانة مكتسب لقوة الشيء المضى به، سواء بال المغرب أو بالخارج، بسبب ارتكابهم جنحة أو جنحة؛

المادة الثالثة: تحدد المهام المطلوب القيام بها والكفاءات المطلوبة في بطاقات المناصب المرفقة بهذا القرار.

المادة الرابعة: تحدد مدة العقد الذي يتم بموجبه تشغيل الخبير في سنتين ويمكن تجديده لمدة محددة إضافية دون أن تتجاوز المدة الإجمالية للعقد أربع (04) سنوات.

المادة الخامسة: يتكون ملف الترشيح من الوثائق التالية:

- طلب الترشيح موجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة ويحمل إمضاء المترشح (ة)؛
- سيرة ذاتية (CV) تحمل صورة فوتوغرافية حديثة للمترشح (ة) وعنوانه الإلكتروني و هاتفه و تبين بوضوح التجربة المهنية المطلوبة والخبرة والكفاءات المطلوبة ذات الصلة بالمنصب المراد شغله مع تحديد ما يلي: المؤسسة المشغلة، تاريخ بداية العمل بها، تاريخ نهاية العمل بها، المدة محسوبة بالسنوات والشهور والأيام مع تحديد المدة الإجمالية لمجموع التجارب المهنية؛
- نسخة مشهود بمطابقتها للأصل من الشهادات والوثائق التي ثبتت التجربة المهنية المطلوبة والخبرة والكفاءات المطلوبة ذات الصلة بالمنصب المراد شغله والمشار إليها في السيرة الذاتية. وتتجدر الإشارة إلى أنه أي تجربة مهنية غير مثبتة لن تأخذ بعين الاعتبار؛
- نسخ من الشواهد والدبلومات مصادق عليها؛
- نسخة مشهود بمطابقتها للأصل البطاقة الوطنية للتعرف؛
- السجل العدلي أو بطاقة السوابق؛

المادة السادسة: يودع ملف الترشيح في ظرف مغلق يحمل اسم المنصب المراد الترشح له في (05) خمسة نظائر، بمقر الوزارة الكائن بالحي الاداري - شالة الرباط لدى الكتابة العامة لوزارة الصناعة والتجارة، مقابل وصل إيداع كما يجب أن ترسل بواسطة البريد الإلكتروني إلى العنوان التالي: «candidature@mcinet.gov.ma» وذلك ابتداء من تاريخ نشر هذا القرار وإلى غاية يوم **27 ابريل 2022**..... على الساعة الرابعة والنصف زوالا.

المادة السابعة: تتم دراسة الترشيحات التي يتم التوصل بها قصد اختيار المترشحين المراد تشغيلهم كخبراء.

المادة الثامنة: ينشر هذا القرار ومرافقاته على البوابة الإلكترونية للتشغيل العمومي www.emploi-public.ma وعلى الموقع الإلكتروني لوزارة الصناعة والتجارة www.mcinet.gov.ma.

وحرر بالرباط في: **11 ابريل 2022**

وزير الصناعة والتجارة

